

تداعيات أزمة كورونا على البنوك المركزية - بنك الجزائر أنموذجاً -  
The repercussions of the Corona crisis on central banks - the  
Bank of Algeria as a model -

مخلوفي أحمد  
Makhloufi Ahmed  
جامعة الأغواط-الجزائر  
[ahd.makhloufi@lagh-univ.dz](mailto:ahd.makhloufi@lagh-univ.dz)

الibas مطهر عبد الله لقمان  
Elyas Mutahar Abdullah Luqman  
جامعة الأغواط-الجزائر  
[e.luqman@lagh-univ.dz](mailto:e.luqman@lagh-univ.dz)

\*مخلوفي الطاهر  
Makhloufi Tahar  
جامعة الأغواط-الجزائر  
[t.makhloufi@lagh-univ.dz](mailto:t.makhloufi@lagh-univ.dz)

تاريخ النشر: 2022/04/30

تاريخ القبول: 2022/04/24

تاريخ الاستلام: 2022/02/25

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة الكيفية التي واجهت بها البنوك المركزية تداعيات أزمة كورونا، من خلال التعرف على الإجراءات المتخذة من قبل البنوك المركزية في مواجهة الأزمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن إجراءات البنوك العالمية قد اختلفت في مواجهة تداعيات فيروس كورونا، فمنها من لجأ إلى تخفيض معدلات الفائدة، ومنها ما اعتمد معدلات الفائدة الصفرية والسالبة بالإضافة إلى التسيير الكمي لضخ النقد مباشرة في الجهاز المصرفي. أدت الإجراءات التي اتخذتها بنك الجزائر إلى زيادة الكتلة النقدية دعماً للاقتصاد لتخفيف تداعيات الأزمة. الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، السياسة النقدية، سعر الفائدة.

تصنيف JEL: E43، E52، E58

Abstract:

This study aims to investigate how central banks faced the repercussions of the Corona pandemic by identifying the in addition, the actions taken by central banks to tackle the Corona crisis. The study concluded that different actions have been taken by the international banks. Some banks reduced the interest rates whereas other banks adopted zero and negative interest rates with quantitative management to provide cash directly into the banking system. The actions that have been taken by the Bank of Algeria led to an increase in the monetary mass that helped in supporting the economy to mitigate the repercussions of the Corona crisis.

**Key words:** central bank, monetary policy, Interest rate.

**JEL classification codes :** E58, E52, E43.

## 1. مقدمة:

مع إعلان منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا وباءً عالمياً، سارعت الدول لفرض القيود والإغلاق الواسع للحد من تفشي فيروس كورونا، ما تسبب في تباطؤ النشاط الاقتصادي في جميع دول العالم تقريباً، مما دفع السلطات النقدية والمالية إلى اتخاذ إجراءات وسياسات غير مسبوقة لمواجهة تلك التداعيات.

ومع ذلك، يمكن القول إن البنوك المركزية تصرفت بقوة أكبر مما كانت عليه في الأزمات العالمية السابقة، للحفاظ على استقرار النظام المالي ودعم الاقتصاد كونها خط للدفاع الأول في مختلف دول العالم.

وقد اختلفت الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية للتعامل مع تأثير أزمة كورونا بين التقليدية وغير التقليدية، بما يتفق مع خصوصيات اقتصاداتها ومؤسستها.

### إشكالية البحث:

تركز إشكالية هذا البحث على كيفية مواجهة البنوك المركزية لتداعيات أزمة كورونا؟  
أما الأسئلة الفرعية فقد كانت على النحو التالي:

- ما مكانة البنوك المركزية في الاقتصاد وماهي الأدوات المستخدمة من طرفها؟
- كيف تصدت البنوك المركزية العالمية لتداعيات لأزمة كورونا؟
- كيف أثرت الإجراءات المتخذة لمواجهة تداعيات أزمة كورونا من طرف بنك الجزائر على وضعيته؟

### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى عرض المفاهيم الأساسية للبنك المركزي والسياسة النقدية، ومعرفة وظائفها وادواتها، وتهدف ايضاً لمعرفة الإجراءات المتخذة من قبل البنوك في مواجهة تداعيات أزمة كورونا، والتعرف على تأثير الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر على وضعيته.

### الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي اطلعنا عليها في هذا المجال ما يلي:

دراسة (بخدة و مزيان، 2020): تهدف الدراسة إلى معرفة كيف واجهت البنوك المركزية عبر العالم الآثار السلبية على الاقتصاد للأزمة الناتجة عن جائحة كورونا، وماهي الآليات المستخدمة في ذلك. وتطرق الدراسة إلى الإجراءات التي اتخذتها بعض البنوك المركزية العالمية والعربية في

مواجهة التداعيات أزمة كورونا، وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم البنوك استخدمت أدوات غير تقليدية للحد من الانعكاسات السلبية لأزمة كورونا على النشاط الاقتصادي أهمها التسيير النقدي، واعتماد معدلات الفائدة الصفري وحتى السلبية.

**دراسة (بن معمر و جيلالي، 2020):** تهدف الدراسة إلى معرفة كيف يمكن للبنوك الجزائرية إدارة المخاطر لمواجهة وتحريك عجلة الاقتصاد في ظل مقارنة أصحاب المصالح. وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والتحليلي في سرد التدابير الاحترازية للبنوك، بالإضافة إلى تدابير بنك الجزائر الاحترازية المتخذة في مواجهة أزمة كورونا، وقد توصلت الدراسة إلى أن بنك الجزائر أصدر العديد من التعليمات لزيادة السيولة المالية ومنح القروض وتأجيلها وإعادة جدولتها واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتجنب الآثار السلبية المتأتية من المخاطر البنكية، سعياً منه للحفاظ على الاستقرار المالي للبلاد.

**دراسة (صاري، 2016):** تهدف الدراسة لتعرف على مدى إمكانية البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على مواكبة الممارسات غير التقليدية للبنوك المركزية في الدول المتقدمة، فقد ركزت أغلب البنوك المركزية على مدى العقود القليلة الماضية على استقرار الأسعار بوصفه هدفها الوحيد، وكان هذا التركيز سبباً في سيادة فكرة استهداف التضخم باعتباره الإطار المفضل للسياسة النقدية، الأمر الذي أدى إلى استقلال عمل البنوك المركزية. وبعد انفجار الأزمة المالية اضطرت البنوك المركزية إلى الابتعاد على نحو متزايد عن استهداف التضخم، والتوجه إلى تنفيذ العديد من السياسات والممارسات النقدية غير التقليدية من أجل تخفيف العواقب الناجمة عن الاختيار، وقد توصلت إلى أن استخدام أدوات غير تقليدية أمر مفيد فقط في الظروف الاستثنائية، ولا يوجد مبرراً لاستخدام أدوات غير تقليدية خلال الأوقات العادية، وأن البنوك المركزية ينبغي أن تهدف إلى إعادة السوق لحالته الطبيعية، للقضاء على الحاجة إلى استخدام أدوات غير تقليدية.

## 2. التأسيس النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية:

صاغ الاقتصاديون عدة مفاهيم للبنك المركزي والسياسة النقدية، لذلك من الصعب إيجاد تعريف موحد لهما، وسنحاول التطرق إليهم على النحو التالي:

### 1.2. مفهوم البنك المركزي:

يوجد العديد من التعاريف للبنك المركزي نذكر منها ما يلي:

يعرف البنك المركزي على أنه "تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي، وبهدف أساسا على خدمة الصالح الاقتصادي العام في ظل مختلف النظم النقدية والمصرفية". (قريصة و العقاد، 1983، صفحة 142)

كما يمكن تعريف البنك المركزي بأنه "المؤسسة التي تتكفل بالإصدار النقدي في كل الدول وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي، ولذلك يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون الى السيولة، فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة، لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض". (لطرش، تقنيات البنوك، 2010، صفحة 11)

ويعرف ايضاً البنك المركزي أن هو "المؤسسة التي تلقى عليها مسؤولية إدارة التوسع والانكماش في حجم النقود وذلك بغرض تحقيق الرفاهية العامة". (رزق، 2009، صفحة 221)

**2.2. وظائف البنك المركزي:** يمكن تحديد وظائف البنك المركزي باختصار على النحو التالي: (مهران، 2017، الصفحات 31-32)

- اصدار البنكنوت، ولهذا كان يسمى البنك المركزي ببنك الإصدار، تميزا له عن البنوك الأخرى؛

- العمل على تثبيت النقد وجعله مطابقا لحاجة البلاد، وهذا أهم عمل للبنك المركزي، حتى قال بعض الكتاب في وصف البنك المركزي إنه الذي يعمل على تثبيت النقد؛

- القيام بخدمات معينة للحكومة والبنوك، بحيث تستودعه الحكومة مالها وتقترض منه، وهو يعمل على الوقاية من الأزمات وعلاجها إذا وقعت، وهو أيضا بنك البنوك تحتفظ فيه بقدر من مالها وتقترض منه عند الحاجة؛

- وضع سياسة للبنوك تمنعها من التنافس الضار وتمكنها من تأدية الائتمان على أتم وجه.

- القيام تحت رقابة الحكومة بتوجيه الاقتصاد القومي للبلاد؛

- الاتصال بالبنوك المركزية الأخرى والتعاون معها.

**3. مفهوم السياسة النقدية:** توجد تعريفات عديدة ومتنوعة للسياسة النقدية بحيث تعكس بشكل أو بآخر الرؤى التي تحملها للسياسة النقدية من حيث أهدافها ومضمونها.

وتعرف السياسة النقدية بأنها "مجموع التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار الأسعار والصرف". (لطرش، 2012، صفحة 138)

ويمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "تلك السياسة التي تستهدف الإقامة والحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في اقتصاد سليم والمقصود بالاقتصاد السليم ذلك الاقتصاد الذي يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد يمكن المحافظة عليه واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية بالعملة الأجنبية". (بوزعرور، 2015، صفحة 95)

كما تعرف السياسة النقدية بأنها "الاستراتيجية المثلى أو العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الدائمي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار، كذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي". (مصطفى و السيد حسن، 2007، صفحة 69)

**4.2. أدوات السياسة النقدية:** يمكن التمييز بين عدة أدوات للسياسة النقدية كما يلي:

**1.4.2. الأدوات التقليدية للسياسة النقدية:** تتكون الأدوات التقليدية للسياسة النقدية من الأدوات الكمية (غير المباشرة)، والأدوات النوعية (المباشرة) نذكرها كالتالي:

**1.1.4.2. الأدوات الكمية للسياسة النقدية:** تأثر الأدوات الكمية بشكل غير مباشر على مستوى الائتمان في اقتصاد ما، وتتمثل فيما يلي:

أ. **سياسة السوق المفتوح:** تمثل سياسة السوق المفتوح أهم أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل البنك المركزي وذلك من أجل التأثير على سوق النقود المركزية، وتعلق فعالية هذه السياسة بمدى تطور المحيط المالي في الاقتصاد، وتعرف عمليات السوق المفتوح على أنها تلك التقنية التي تسمح للمصارف المركزية بتعديل عرض النقود المركزية من خلال بيع وشراء السندات خاصة سندات الحكومة في السوق المالي. (العايب و بوخاري، 2013، صفحة 91)

ب. **سياسة الاحتياطي الإجباري:** الاحتياطي الإجباري هو عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غير المصرفي (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع ويتم الاحتفاظ بها في حساب مفتوح لديه باسم هذه البنوك، لا ينتج في الغالب فوائد، وفي إطار السياسة النقدية، يهدف البنك المركزي من وراء استعمال هذه

الوسيلة إلى التأثير بشكل مباشر على سيولة البنوك التجارية في الاتجاه المرغوب من طرفه. فإذا كان البنك المركزي يرغب في التقليل من السيولة لدى البنوك التجارية يقوم برفع هذا المعدل، والعكس صحيح. (لطرش، 2012، صفحة 158)

**ج. سياسة سعر الخصم:** يعتبر سعر الخصم من الأسلحة التي يلجأ إليها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم المعروض النقدي، وذلك في إطار الأهداف المرسومة للسياسة النقدية التقليدية. وسعر الخصم هو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقدم إليه من البنوك التجارية، أو الذي يعيد به خصم أوراق سبق أن خصمتها هذه البنوك لعملائها من المستثمرين. وتحدد العلاقة بين هذا السعر وقدرة البنوك المركزية على التحكم في حجم المعروض النقدي في إطار تأثير هذا السعر على تكلفة عمليات الائتمان التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها فإذا تعمد البنك المركزي رفع سعر الخصم في المثال السابق فسيترب على ذلك زيادة في تكلفة الحصول على الأموال المقترضة لدى البنك التجاري، مما يضطره إلى رفع سعر الفائدة المدين على القروض التي يقدمها لعملائه، أو قد تعمد البنوك الإحجام عن التوسع في الائتمان حرصاً منها على الاحتفاظ بقدر كاف من الاحتياطيات الحرة، والتوصل بذلك إلى درجة معينة من السيولة تكفيها مغبنه الوقوع في أي حالة من حالات الإرباك، ويؤدي ذلك كله إلى ارتفاع سعر الفائدة في السوق وتراجع حجم الطلب على القروض وبالتالي تراجع حجم الاستثمار، وهكذا يتبين أن أسعار الفائدة في السوق النقدي تتبع سعر الخصم للبنك المركزي ارتفاعاً وانخفاضاً مما قد يمكنه من توجيه حركة الائتمان وبالتالي التأثير على حجم المعروض النقدي وكذا المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى ومن أهمها حجم الاستثمار والادخار. (فهيم، 2006، الصفحات 16-17)

**2.1.4.2. الأدوات النوعية للسياسة النقدية:** يقصد بالأدوات النوعية الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة وتمثل فيما يلي:

**أ. تآطير القروض:** حيث أن هذه السياسة تسعى إلى وضع حد لتوزيع القروض من طرف البنك، حيث أن البنك المركزي يضع حد لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك وأي تجاوز لهذا الحد يؤدي إلى عقوبات على البنوك التجارية وهذه السياسة متبعة خاصة في ضل اقتصاد الاستدانة، وقد تم التخلي عن هذه السياسة في الدول المتقدمة لأنها تتعارض مع التحرير المالي، حيث أنه

من بين سلبيات هذه السياسة هو تخفيض حجم المنافسة بين البنوك التجارية. (العايب و بوخاري، 2013، صفحة 95)

ب. **السياسة الانتقائية للقروض:** ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات. (ولد الشيباني، 2012، صفحة 25)

**3.1.4.2. الأدوات الأخرى للسياسة النقدية:** تعد الأدوات الأخرى مكملات لأدوات للسياسة النقدية السابقة يلجأ لها البنك المركزي في حالة فشل في تحقيق أهداف السياسة النقدية، او عند رغبته في زيادة فعاليتها. وهي كالتالي:

أ. **الاقناع الأديبي:** يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية من خلال إقناعها كي تتصرف في الاتجاه الذي يرغب فيه البنك المركزي وبالتالي فهو عبارة عن طلب البنك المركزي من البنوك التجارية إتباع سياسة معينة دون اللجوء إلى إجراء كمي وهذا راجع إلى العلاقة الوثيقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبالتالي فهو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أديبياً. (العايب و بوخاري، 2013، صفحة 95)

ب. **الاعلام:** ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد اتباعها معبرا على ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويكون هذا الاعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام. (مخدة و مزبان، 2020، صفحة 15)

**2.4.2. الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية.** أدى تطور الوضع الاقتصادي على المستوى الدولي إلى ابتكار أدوات حديثة يطلق عليها تسمية الأدوات الغير تقليدية للسياسة النقدية نذكرها فيما يلي:

أ. **التييسير الكمي:** عبارة عن أداة غير تقليدية للسياسة النقدية حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض القيود المفروضة على الكميات المصدرة من النقود واستخدام هذه الأخيرة في شراء أوراق مالية لتضاف إلى محفظة الأصول التي يمتلكها فيرتفع جانب الأصول في ميزانية البنك المركزي وتسجل النقود المصدرة في جانب الالتزامات. (مطاي و راشدي، 2016، صفحة 13)

ب. **التييسير النوعي**: يدل مصطلح التييسير النوعي على شكل آخر من أشكال التييسير، فمن الاقتصاديين من يصنف أداة التييسير النوعي على أنها أداة خاصة لأداة التييسير الكمي، ويقوم البنك المركزي بواسطة هذه الأداة بالتركيز على الأوراق المالية الموجودة في أصول ميزانيته بدلا من التركيز على قاعدته النقدية، إذ يقوم بشراء سندات أو أسهم غير معمقة خاصة أو عمومية، الامر الذي يؤدي تلقائيا إلى زيادة خصوم البنك المركزي من خلال إصدار السيولة، كما تهدف أيضا إلى تخفيض علاوة المخاطر ما من شأنه أن يحفز الاستثمارات. (بخدة و مزيان، 2020، صفحة 15)

ج. **أسعار الفائدة المصرفية**: تتبع البنوك المركزية سياسة أسعار الفائدة المصرفية في حالة الازمات من اجل تسهيل حصول الافراد على الائتمان، لأن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه ترتبط بعلاقة عكسية، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض سوف يقلل من الطلب على القروض والعكس صحيح، وعليه فإن منحى الطلب على الائتمان يتخذ شكل منحى الطلب العادي حيث ينحدر من أعلى لأسفل وإلى جهة اليمين، وهو ما تنشده البنوك المركزية من خلال سياستي التييسير الكمي وأسعار الفائدة المصرفية، كما تساهم أسعار الفائدة المصرفية في التأثير على أسعار صرف العملة في الأسواق الدولية للعملات من خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدات من عملة أخرى. (صاري، 2014، صفحة 68)

### 3. الإجراءات المتخذة من قبل بعض البنوك المركزية العالمية في مواجهة تداعيات أزمة

**كورونا**: لقد كان التدهور الاقتصادي المفاجئ، والزيادة الحادة في تقلبات السوق، وحالة وعدم اليقين بشأن تأثير الوباء، كان الدافع وراء تحرك البنوك المركزية الذي لم يسبق له مثيل من حيث حجم الردود وسرعتها واتساع نطاقها، وقد اختلفت الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية باختلاف خصوصيات اقتصاداتها ومؤسساتها.

**1.3. البنك الفيدرالي المركزي الأمريكي**: شرع بنك الاحتياطي الفيدرالي في 15 مارس 2020 تنفيذ برنامج واسع النطاق يستخدم سلطات الطوارئ من أجل تحقيق الاستقرار في اقتصاد مضطرب تحت ضغط فيروس كورونا، ومن هذه الإجراءات الطارئة خفض أسعار الفائدة فعليا إلى الصفر وجولة من التييسير الكمي بقيمة 700 مليار دولار من الأصول التي سيشتريها خلال الأشهر المقبلة. عقبها تسهيلات إقراض طارئة، وفي 3 نوفمبر 2021 أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي أخيرا أنه سيبدأ في التراجع عن دعم الاقتصاد، مع الخطوة الأولى بخفض

معدل شراء الأصول من خلال برنامج التيسير الكمي بهدف الانتهاء من التيسير الكمي بحلول منتصف عام 2022. وتشير هذه الخطوة إلى التفاؤل من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن حالة الاقتصاد. (Wade, 2021)

**2.3. البنك المركزي الأوروبي:** واستجابة لتفشي فيروس كورونا لقد أبقى على معدلات الفائدة دون تغيير في حدود سالب 0.5 في المائة ، في حين بلغ سعر فائدة إعادة الشراء صفراً ، حيث اتخذ منحى آخر من خلال الاعتماد على عمليات التيسير الكمي مع إبقاء أسعار الفائدة كما هي دون تغيير بضع أموال من خلال التوسع في شراء السندات الحكومية وشراء سندات القطاع الخاص بقيمة 120 مليار يورو حتى نهاية العام 2020 مما عزز من مستوى السيولة المصرفية لدى البنوك الأوروبية ، بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك المركزي الأوروبي حزمة من التسهيلات الائتمانية للمصارف الأوروبية مع تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض بأسعار فائدة تيسيره. كما عزز البنك في 18 مارس 2020 تسهيلات الائتمانية في مواجهة فيروس كورونا بتقديم 750 مليار يورو عبر برنامج تمويل طارئ تم إنشائه لهذا الغرض. (طلحة، 2020، صفحة 21)

**3.3. بنك إنجلترا:** حافظ بنك إنجلترا على مستوى سعر الفائدة في أواخر سنة 2019 عند 0.75% -، ومع 19 مارس 2020 قرر البنك خفض سعر الفائدة إلى 0.1% - وزيادة مشتريات الأصول بمقدار 200 مليار جنيه إسترليني إلى ما مجموعه 645 مليار جنيه إسترليني من الأصول. (BANK OF ENGLAND, 2020)، وفي مطلع نوفمبر 2020 أعلن بنك إنجلترا على زيادة المخزون المستهدف من السندات الحكومية المشتراة في المملكة المتحدة بمقدار 150 مليار جنيه إسترليني إضافية من أجل تحقيق هدف التضخم على المدى المتوسط (BANK OF ENGLAND, 2020).

**4.3. بنك الشعب الصيني:** لم يختلف الوضع كثيرا في الصين حيث أقدم بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) في 13 مارس 2020 على الإعلان عن برنامج تحفيزي حجمه 553 مليار يوان (79 مليار دولار)، بالإضافة إلى تخفيض الاحتياطي بـ 1 في المائة، وهو ما يسهم بتوفير ما يعادل 55 مليار يوان من السيولة في النظام المصرفي الصيني. وضح البنك المركزي خلال أول ثلاثة أشهر هذا العام سيولة بمقدار 1.2 تريليون يوان (178 مليار دولار)، وقدم تسهيلات ائتمانية للشركات المتضررة من كورونا تقدر بـ 300 مليار يوان (42 مليار دولار). واصل البنك تحفيز

الاقتصاد في الـ 3 من أبريل عندما أعلن تخفيض الفائدة على الاحتياطات الزائدة إلى 0.35 في المائة، وذلك لمساعد البنوك في التوسع في الإقراض. (الأموي، 2020)

**5.3. البنك الاحتياطي الأسترالي:** خفض البنك الاحتياطي الأسترالي أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية منخفضة بواقع 25 نقطة أساس ليصل سعر الفائدة إلى 0.5 % بعد أن كان البنك قد قام بتحديدده عند 0.75 % سابقاً، وذلك بسبب التأثير الكبير للفيروس التاجي على الاقتصاد الأسترالي، وهو مستعد لاتخاذ المزيد من الإجراءات إذا لزم الأمر. ومن جانبه أشار نائب محافظ البنك المركزي، فيليب لوي، خلال البيان إلى أن البنك مستعد لتيسير السياسة النقدية أكثر من أجل دعم اقتصاد أستراليا، وتابع إن انتشار الفيروس كان له تأثير ملحوظ على الاقتصاد الأسترالي في الوقت الراهن وبالأخص في قطاعات التعليم والسياحة ومن المحتمل أن تؤدي زيادة الشكوك إلى التأثير على الإنفاق المحلي. علاوة على ذلك يتوقع بنك الاحتياطي الأسترالي أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع المنتهي خلال مارس بصورة ملحوظة مقارنة بالتقديرات السابقة. (إنجلوت بروكرز، 2021، صفحة 2)

**6.3. البنك الاحتياطي النيوزيلندي:** أعلن البنك الاحتياطي النيوزيلندي في تاريخ 15 مارس 2020 عن تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 1% إلى 0.25% كرد فعل على أزمة فيروس كورونا التي تؤثر حالياً على العديد من الشركات بعد أن تم قطع سلاسل التوريد بشكل جزئي وانخفاض الطلب في الوقت الراهن بسبب القيود العديدة على حرية السفر والحياة العامة بالإضافة إلى إحجام المستهلكين عن الشراء، قال البنك المركزي في نيوزيلندا إنه سيتدخل بإجراءات جديدة في حال كان الاقتصاد في حاجة إلى المزيد من المساعدة. وأوضح البنك أنه يفضل التيسير الكمي على تخفيض سعر الفائدة مرة أخرى، وهو ما يعني التوسع في إجراء مثل شراء السندات من الشركات. (جريدة الشروق، 2020)

**7.3. البنك الكندي:** في خطوة غير متوقعة قام بنك كندا بتخفيض جديد بمقدار 0.5 نقطة على سعر الفائدة الأساسية ليصل إلى 0.75% وقام البنك بالفعل بخفض سعر الفائدة إلى 1.20 في اجتماع كان مقرراً سابقاً في الرابع من مارس للمساعدة في مواجهة التهديد الاقتصادي الذي يمثله الفيروس التاجي. ويقول البنك المركزي إن قرار خفض معدل الفائدة هو "إجراء احترازي" تم اتخاذه في ضوء النتائج السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد بسبب انتشار فيروس كورونا. (إنجلوت بروكرز، 2021، صفحة 3)

#### 4. تداعيات أزمة كورونا على وضعية بنك الجزائر:

تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بالأزمة الناتجة عن أزمة كورونا، وقد اتبعت الدولة السياسات التي تناسبها في مواجهة تفشي فيروس كورونا، وقد لجأ بنك الجزائر إلى استخدام السياسة النقدية لمواجهة الأزمة، إلا أن استخداماته تنوعت بين خفض معدلات الفائدة، واستخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى دعم مستويات السيولة النقدية التي تأثرت نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي.

**1.4. إجراءات بنك الجزائر في مواجهة تداعيات أزمة كورونا:** في ظل التطورات الوضع الاقتصادي، النقدي والمالي الوطني والدولي وآفاقها على المدى المتوسط، قررت لجنة عمليات السياسة النقدية تخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية من 10% إلى 8% وتخفيض المعدل التوجيهي لبنك الجزائر بـ 25 نقطة أساس (0.25%) لتثبيتته عند 3.25% وذلك ابتداء من 15 مارس 2020.

ستسمح القرارات المتخذة في هذا الاجتماع بتحرير هوامش إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي، وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة. (بيان صحفي، 2020)، وأيضاً اتخذ بنك الجزائر سلسلة من التدابير الاستثنائية والظرافية، تندرج ضمن المساعي الوطنية لتخفيف الاثار الاقتصادية لهذا الوباء العالمي. في هذا الصدد، تم اصدار التعلية 05-2020 مؤرخة في 06 أفريل 2020، المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الاخيرة برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية. وتتمثل اهم التدابير المتخذة في هذا السبيل، فيما يلي: (تعلية بنك الجزائر 05-2020)

- تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد 19؛

- مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها؛  
- تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة؛  
- اعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان، المقتطعة من أموالها الخاصة.

وفي تاريخ 29 أبريل 2020 عقدت لجنة عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر اجتماعها، على ضوء هذه التطورات وأفاقها على المدى المتوسط، حيث قررت لجنة عمليات السياسة النقدية ما يلي:

- تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بـ 25 نقطة أساس (0.25%) لتثبيتته عند 3% بدلا من 3.25%؛

- تخفيض معدل الاحتياطيات الإلزامية من 8% إلى 6%. بفضل هذا التخفيض، سيتم تحرير مبلغ إضافي هام للسيولة.

وقام بنك الجزائر برفع عتبات إعادة تمويل للأوراق العمومية القابلة للتفاوض على النحو التالي:

- مدة الاستحقاقات المتبقية أقل من سنة: من 90% إلى 95%؛

- مدة الاستحقاقات المتبقية من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات: من 780 إلى 790؛

- مدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو تساوي 5 سنوات: من 70% إلى 85%.

بعد الرفع في عتبات إعادة التمويل للأوراق العمومية القابلة للتفاوض، التي يقبلها بنك الجزائر كجهة مقابلة في عمليات السياسة النقدية، ستسمح للبنوك بزيادة قدرتها على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر. (بيان صحفي، اجتماع لجنة عمليات السياسة النقدية، 2020)

وفي 14 أكتوبر 2020، أعلن بنك الجزائر أنه سيتم تمديد تخفيف المتطلبات التحوطية للبنوك، الذي أعلن عنه في أبريل 2020، حتى نهاية العام.

وفي 6 يناير 2021، أعلن بنك الجزائر أن تخفيف المتطلبات التحوطية للبنوك، الذي تم الإعلان عنه لأول مرة في أبريل 2020، سيتم تمديده حتى 31 مارس 2021. في 8 فبراير 2021، أعلن بنك الجزائر عن خفض نسبة متطلبات الاحتياطي من 3 في المائة إلى 2 في المائة اعتباراً من 15 فبراير 2021.

وفي 1 أبريل 2021، أعلن بنك الجزائر أن تخفيف المتطلبات التحوطية للبنوك، الذي تم الإعلان عنه لأول مرة في أبريل 2020، سيتم تمديده حتى 30 يونيو 2021. (POLICY RESPONSES TO COVID-19, 2021)

## 2.4. أهم البنود الخاصة بوضعية بنك الجزائر:

التغيرات التي أحدثتها إدارة السياسة النقدية من تخفيض لمعدل الاحتياطيات الإلزامية وخفض لسعر الفائدة في مواجهة أزمة كورونا كان لها دور رئيسي في التأثير على وضعية بنك الجزائر.

**1.2.4. تطور الكتلة النقدية:** تمثل الكتلة النقدية مقدار الأموال المتداولة في اقتصاد معين وفي فترة معينة، حيث تلعب دوراً مهماً في التأثير على النشاط الاقتصادي للبلد بأكمله ونتيجة لإجراءات بنك الجزائر في مواجهة تداعيات جائحة كورونا التي أثرت بدورها مستويات الكتلة النقدية والجدول رقم (01) يبين ذلك:

**الجدول 1: تطور الكتلة النقدية (الوحدة مليار دينار)**

2	2-1	1-1	1	=2M	البيان	
					شبه النقود	الكتلة النقدية
5 393,9	5742.7	5 425,8	11 168,4	16 562,3	أكتوبر	2019
5 424,3	5638.3	5 433,8	11 072,1	16 496,4	نوفمبر	
5 531,4	5538.1	5 437,6	10 975,2	16 506,6	ديسمبر	
5 581,6	5561.6	5 517,2	11 078,7	16 660,3	جانفي	2020
5 614,3	5687.8	5 553,0	11 240,8	16 855,1	فيفري	
5 662,4	5745.8	5 679,6	11 425,4	17 087,8	مارس	
5 645,5	5825.1	5 813,1	11 425,4	17 283,8	أفريل	
5 703,0	5753.7	5 858,1	11 611,8	17 314,8	ماي	
5 749,9	5677.5	5 884,3	11 561,8	17 311,7	جوان	
5 755,6	5582.1	5 965,4	11 547,5	17 303,1	جويلية	
5 747,1	5564	5 987,9	11 551,9	17 299,0	أوت	
5 718,0	5568.2	6 034,5	11 602,6	17 320,6	سبتمبر	

المصدر: موقع بنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

نلاحظ من الجدول رقم (01) أن الكتلة النقدية شهدت معدلات نمو ضعيفة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2019 نتيجة لتراجع النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب)، ثم عرفت ارتفاعاً متدرجاً تزامناً مع قيام بنك الجزائر بتخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية للبنوك، وتخفيض المعدل التوجيهي لتخفيف الاثار الاقتصادية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا التي سمحت بزيادة الودائع تحت الطلب والنقود خارج البنوك (النقود الورقية) بنسبة 33.62% و 33.23% على التوالي وهي التي تفسر الارتفاع في الكتلة النقدية لتصل إلى 17087.8 مليار دينار، بعد ذلك في شهر أفريل 2020 أصدر بنك الجزائر إجراءات إضافية في مواجهة أزمة كورونا كإجراء خفيف إضافي للاحتياطي الاجباري للبنوك وتخفيض سعر الفائدة وغيرها من الإجراءات التي سمحت

للكتلة النقدية بالارتفاع خلال الأشهر الموالية لتصل إلى 17320,6 مليار دينار تساهم فيها اشباه النقود بنسبة 33% والنقود بشقيها الكتابية والورقية بنسبة 67%.

2.2.4. مقابلات الكتلة النقدية: للنقود أجزاء مقابلة لها تفسر سبب إصدارها ومن خلال الجدول رقم (02) سوف نوضح ذلك.

الجدول 2: مقابلات الكتلة النقدية (الوحدة مليار دينار)

البيان	صافي الأصول الخارجية	صافي القروض إلى الدولة	قروض إلى الاقتصاد	
2019	أكتوبر	7861,8	6 828,8	10 820,6
	نوفمبر	7770,2	6 830,6	10 821,4
	ديسمبر	7598,7	7 019,9	10 857,8
2020	جانفي	7521,3	7 242,9	10 848,5
	فيفري	7383,5	7 466,7	10 833,2
	مارس	7448,1	7 977,8	10 730,9
	أفريل	7562,3	8 208,6	10 750,3
	ماي	7341,8	7 740,7	10 779,1
	جوان	7176,6	8 049,4	10 913,7
	جويلية	7150,0	8 162,7	10 958,0
	أوت	6991,5	8 209,8	11 074,6
	سبتمبر	6706,5	8 611,3	11 082,6

المصدر: موقع بنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

يبين لنا الجدول رقم (02) تطور مقابلات الكتلة النقدية، حيث تعتبر قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة هي التي تساهم أكثر في تطور الكتلة النقدية فقد عرفت ارتفاعاً تدريجياً، لتسجل في أفريل 2020 مبلغ 8208,6 مليار دينار، ويشير هذا الارتفاع إلى زيادة القروض الموجهة للخزينة دعماً للاقتصاد المتضرر من هبوط أسعار النفط والأزمة الصحية، لكنها سجلت تراجع في شهر ماي بـ 7740,7 مليار دينار، لتعاود الارتفاع مجدداً في الأشهر الموالية لتصل إلى 8611,3 مليار دينار في سبتمبر 2020. اما بالنسبة الأصول الخارجية شهدت انخفاضاً تدريجياً، حيث بلغت في أكتوبر 2019 ما قيمته 7861,8 مليار دينار وشهر سبتمبر 2020 ما قيمته 6706,5 مليار دينار، ويرجع هذا التراجع للانخفاض المستمر لأسعار النفط وكذلك الانخفاض في سعر صرف الدينار مقابل الدولار. اما القروض إلى الاقتصاد شهدت ارتفاعاً

تصاعدياً وصولاً لشهر مارس لسجلت فيه تراجعاً إلى 10730,9 مليار دينار نتيجة الحظر الكلي للبلاد الذي طبقتة الدولة في مواجهة تفشي فيروس كورونا التي أدت الى تراجع طلب على القروض، ولكن مع التسهيلات الائتمانية التي اعتمدها البنوك والمؤسسات المالية نتيجة إجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر التي ساهمت برفع قدراتها التمويلية، ومع تزايد طلب الأشخاص والمؤسسات المتضررين من ازمة كورونا للقروض المصرفية عادت إلى الارتفاع لتسجل شهر سبتمبر 11082,6 مليار دينار.

## 5. خاتمة :

رغم من أن الوباء لم ينته بعد، إلا أن البنوك المركزية استجابت بفعالية للمراحل الأولية من صدمة كوفيد من خلال مزيج من السياسة النقدية عن طريق تخفيض أسعار الفائدة الأساسية إلى جانب مجموعة جديدة تماما من المبادرات لدعم الأسواق المالية بشكل مباشر وتقديم الائتمان للاقتصاد. وقد انطوت هذه الاستجابة على توسع لا مثيل له في نطاق الوصول إلى ما يتجاوز كثيراً التركيز الضيق على استهداف التضخم في أغلب البنوك المركزية. وكانت هذه الاجراءات حاسمة لتحقيق الاستقرار في الاقتصادات والأسواق المالية عندما أغلقت الاقتصادات. وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

- اختلفت إجراءات البنوك العالمية في مواجهة تداعيات فيروس كورونا، فمنها من لجأ إلى تخفيض معدلات الفائدة، ومنها من اعتمد معدلات الفائدة الصفرية والسالبة بالإضافة إلى التسيير الكمي لضخ النقد مباشرة في الجهاز المصرفي؛
- خففت الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية الاضطرابات المالية مما ساهم في تهدئة الأوضاع المالية؛
- اقتصرت الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية في مواجهة أزمة فيروس كورونا؛
- أدت الإجراءات التي اتخذتها بنك الجزائر إلى زيادة الكتلة النقدية دعماً للاقتصاد لتخفيف تداعيات الازمة.

## 6. قائمة المراجع:

- (1) تعليمة بنك الجزائر 05-2020. (06 أفريل, 2020). المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
- (2) أحمد فريد مصطفى، و سهر محمد السيد حسن. (2007). السياسة النقدية والبعد الدولي للبيورو. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- (3) الشيخ أحمد ولد الشيباني. (2012). فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي- دراسة حالة موريتانيا (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
- (4) الطاهر لطرش. (2012). الاقتصاد النقدي والبنكي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- (5) الطاهر لطرش. (2010). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- (6) الهاشمي بخدة، و محمد توفيق مزيان. (30 06, 2020). دور البنوك المركزية في مواجهة الأزمة الناجمة عن أزمة كورونا -تجارب عالمية وعربية-. مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2(العدد 1)، الصفحات 07-24.
- (7) الوليد أحمد طلحة. (2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- (8) إنجلوت بروكرز. (12, 2021). البنوك المركزية في مواجهة ضد "كورونا". تم الاسترداد من [ingotbrokers: https://www.ingotbrokers.com/pdf/ar/CentralBanks-and-COVID-19.pdf](https://www.ingotbrokers.com/pdf/ar/CentralBanks-and-COVID-19.pdf)
- (9) بيان صحفي. (15 مارس, 2020). اجتماع لجنة عمليات السياسة النقدية. بنك الجزائر. تم الاسترداد من <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique15032020ar.pdf>
- (10) بيان صحفي. (29 أفريل, 2020). اجتماع لجنة عمليات السياسة النقدية. بنك الجزائر. تم الاسترداد من [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique29042020\\_copmar.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique29042020_copmar.pdf)
- (11) جريدة الشروق. (15 3, 2020). البنك المركزي في نيوزيلندا يخفض أسعار الفائدة بسبب كورونا. تم الاسترداد من الشروق: <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=15032020>
- (12) حسين كامل فهمي. (2006). أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي. السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- (13) زكريا مهران. (2017). البنك المركزي في العصور المختلفة المملكة المتحدة: مؤسسة هندواي سي آي سي.

- (14) صبحي تادرس قريصة، و مدحت محمد العقاد. (1983). *النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية*. بيروت: دار النهضة العربية.
- (15) عبد القادر مطاي، و فتيحة راشدي. (ديسمبر، 2016). سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات-تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. *مجلة رؤى اقتصادية*، المجلد 6 (العدد 2)، الصفحات 9-29.
- (16) عبدالعظيم الأموي. (7 أبريل، 2020). *البنوك المركزية وأزمة كورونا*. تم الاسترداد من SKY NEWS عربية : <https://www.skynewsarabia.com/blog/1334806>
- (17) علي بن معمر، و عمير جيلالي. (22، 10، 2020). إدارة المخاطر في البنوك ومواجهة أزمة فيروس كورونا (COVID19) الجزائر أنموذجا. *مجلة التراث*، المجلد 10 (العدد 3)، الصفحات 166-187.
- (18) علي صاري. (2014). *السياسة النقدية الغير تقليدية: الادوات والاهداف*. *المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية*، المجلد 4 (العدد 1)، الصفحات 51-87.
- (19) علي صاري. (1، 1، 2016). *البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية*. *مجلة الاقتصاد والمالية*، المجلد 2 (العدد 1)، الصفحات 1-16.
- (20) عمار بوزعور. (2015). *السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية*. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.
- (21) ميراندا زغلول رزق. (2009). *النقود والبنوك*. مصر: جامعة بنها التعليم المفتوح كلية التجارة.
- (22) وليد العايب، و لحو بوخاري. (2013). *اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية* (المجلد 1). لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- 23) BANK OF ENGLAND. (2020, November 5). *Monetary Policy Summary and minutes of the Monetary Policy Committee meeting*. ENGLAND. Retrieved from <https://www.bankofengland.co.uk/monetary-policy-summary-and-minutes/2020/november-2020>
- 24) BANK OF ENGLAND. (2020, March 19). *Monetary Policy Summary for the special Monetary Policy Committee meeting*. ENGLAND. Retrieved from <https://www.bankofengland.co.uk/monetary-policy-summary-and-minutes/2020/monetary-policy-summary-for-the-special-monetary-policy-committee-meeting-on-19-march-2020>
- 25) *POLICY RESPONSES TO COVID-19*. (2021, July 2). Retrieved from International Monetary Fund: <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>
- 26) Wade, T. (2021, November 5). *Timeline: The Federal Reserve Responds to the Threat of Coronavirus*. Retrieved from American Action Forum: <https://www.americanactionforum.org/insight/timeline-the-federal-reserve-responds-to-the-threat-of-coronavirus/>